رئيس الحكومة يبحث مع وزير الطرق وبناء المدن الإيراني سبل تعزيز العلاقات الثنائية

عرنوس: الشركات الإيرانية الراغبة بإقامة شراكات مع الفعاليات الاقتصادية مرحب بها في سورية

الوزير الإيراني: مستعدون للتعاون لتنفيذ مشروعات سكنية ضخمة

الوطن

بحث رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس مع رستم قاسمي وزير الطرق وبناء المدن الإيراني رئيس الجانب الإيراني في اللجنة السورية-الإيرانية المشتركة سبل تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، ولاسيما الاقتصادية، والنقل، والاستثمار، والمشتقات النفطية، وإعادة الإعمار، وفتح آفاق أوسع أمامها بما يحقق مصلحة الشعبين والبلدين الصديقين، انطلاقاً من النتائج الإيجابية المتحققة في مسار التعاون المشترك.

وأعرب عرنوس عن تقدير الحكومة السورية للجمهورية الإسلامية الإيرانية قيادة وحكومة وشعباً على دعمها المستمر للشعب السوري على كل الصعد، ولاسيما تأمين المشتقات النفطية الضرورية للاقتصاد السوري في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها من جراء الحصار الجائر، معرباً عن الترحيب بالشركات الإيرانية الراغبة بإقامة شراكات مع الفعاليات الاقتصادية في سورية بما يخدم عملية إعادة الإعمار وتنفيذ المشروعات الاستثمارية في سورية.

من جهته جدد الوزير قاسمي التأكيد على استمرار الدعم الإيراني لسورية، والوقوف إلى جانبها لحل الصعوبات التي تواجهها وخصوصاً في المجال الاقتصادي، مشيراً إلى إمكانية التعاون في عدد من المجالات ولاسيما في مجال التجارة وتنفيذ مشروعات سكنية ضخمة.

وأكد الجانبان على العلاقات الإستراتيجية بين البلدين القائمة على أساس الدعم والاحترام المتبادل وأهمية استثمار العلاقات المادية والبشرية لتطوير واقع اقتصادي البلدين، مشيرين إلى ضرورة تعزيز التعاون بين دول وشعوب المنطقة والتشبيك فيما بينها لمواجهة ما تتعرض له من سياسات عدائية ودعم للإرهاب من أطراف تعمل على نشر الدمار والخراب في المنطقة خدمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي.

محادثات اقتصادية

كما التقى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل أمس الوزير قاسمي والوفد المرافق له، وتناول اللقاء تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والنقل وزيادة حجم التبادل التجاري وكل ما من شأنه تنمية العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

كما جرى خلال اللقاء التأكيد على ضرورة تسهيل حركة التجارة ونقل البضائع بين البلدين وإنشاء منطقة حرة مشتركة.

وأكد الوزير الخليل أهمية اللقاءات الثنائية في إيجاد مجالات تعاون أوسع بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يشهد تطوراً لكن هناك رغبة مشتركة بزيادة التبادل التجاري كماً ونوعاً ليطول مواد ومنتجات مختلفة.

وأشار الوزير الخليل إلى أهمية الدور الذي تلعبه إيران في المنطقة على الصعيد الاقتصادي والتجاري نظراً لحجم اقتصادها وأهمية المركز الجغرافي الذي تمتاز به.

من جهته جدد الوزير قاسمي استمرار بلاده في تقديم الدعم لسورية وحرصها على وتطوير علاقات التعاون والعمل بين سورية وإيران، لترتقي إلى المستوى المتميز للعلاقات السياسية التي تجمع بين البلدين الصديقين، وتبادل الخبرات في مجال السكن الاجتماعي الذي يتشابه إلى حد كبير بين الجانبين.

واستعرض الوزير عبد اللطيف أهم نقاط ومحاور التعاون بين الجانبين وخاصة ما يتعلق بالبروتوكول المشترك الموقع خلال أعمال الدورة الـ١٤ للجنة السورية-الإيرانية المشتركة، والتي تضمنت مذكرة تفاهم وبرنامجاً تنفيذياً لعدة محاور أساسية تم الاتفاق عليها في حينه بين الوزارتين، وأهمها توريد آليات هندسية لزوم القطاع الإنشائي، وإنشاء شركات إنشائية مشتركة، إضافة إلى إقامة ضواح سكنية اجتماعية.

ونوه الوزير عبد اللطيف باللقاءات والاجتماعات التي جمعت الشركات الإنشائية وما يماثلها من الجانب الإيراني، إضافة إلى الزيارات التي تمت للاطلاع على المشروعات السكنية التي تنفذها الوزارة، لافتاً إلى قيام اللجان المشكلة أيضاً من الطرفين بوضع بنود مذكرة التفاهم حيز التنفيذ.

من جهته الوزير قاسمي أوضح رغبته بتطوير التعاون المشترك ضمن مجالات عمل الوزارة والجهات التابعة لها، مشيراً إلى تجربتهم في بناء السكن حيث تعمل حكومة بلاده على بناء مليون وحدة سكنية، وذلك بالمشاركة بين الحكومة والمصارف والمقاولين والمواطنين.

حضر الاجتماع معاونا وزير الأشغال العامة والإسكان وعدد من المديرين والفنيين، ومن الجانب الإيراني رئيس لجنة العمران في مجلس الشورى الإسلامي وعدد من الخبراء.

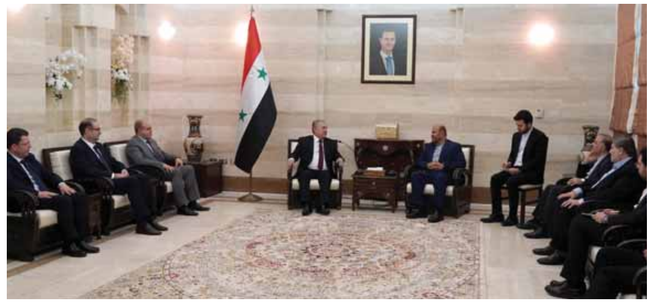

الوزير الخليل: حجم التبادل التجاري بين البلدين يشهد تطوراً

«تشاركية لا تنافسية».. منتدى اقتصادي سوري- أردني ينطلق السبت في دمشق

الوطن

تنطلق يوم السبت القادم أعمال المنتدى الاقتصادي الأردني- السوري تحت عنوان (تشاركية لا تنافسية)، بالتعاون بين اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة تجارة الأردن، برعاية وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل، وذلك في فندق داما روز بدمشق.

ويناقش المشاركون في المنتدى على مدى ثلاثة أيام، آفاق التعاون المشترك في مجالات الطاقات المتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والرعاية الصحية، والسياحة العلاجية، والتعاون في المجالات الاقتصادية والنقل والشحن واللوجستيات والتعاون الصناعي والزراعي والغذائي بين البلدين، إضافة إلى عرض إمكانات الشركات الأردنية، وفرص عملها بالسوق السورية في مجالات التجارة البينية والوكالات والخدمات والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقطاع المالي والتأمين والطاقة المتجددة، والنقل واللوجستيك والمقاولات والإنشاءات، والجامعات والزراعة.

كما يضم المنتدى لقاءات ثنائية تخصصية بين الشركات الأردنية ورجال الأعمال السوريين، لبحث آفاق التعاون في مختلف المجالات.

ويشارك في المنتدى عدد من الوزراء على مدار الأيام الثلاثة.

مدير الغرفة: تم قبول ٨ طلبات من أصل ١٣ اعتراضاً

لجنة الإشراف على انتخابات غرفة صناعة دمشق وريفها تصدر النتائج النهائية لانتخابات ٢٠٢٢ -٢٠٢٦

محمد راكان مصطفى

أصدرت لجنة الإشراف على الانتخابات في غرفة صناعة دمشق وريفها النتائج النهائية بعد البت بالاعتراضات، بإعلان أسماء المقبول طلبات ترشحهم لمجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها للدورة الانتخابية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦.

وكشف مدير غرفة صناعة دمشق وريفها خلدون داود للوطن، أن عدد الطلبات التي قدمت للجنة الإشراف على الانتخابات تم من قبل جميع من لم تقبل طلباتهم وبلغ ١٣ طلباً، تم القبول لـ٨ طلبات، مضيفاً: تضاف إلى إجمالي عدد الطلبات المقبولة في مرحلة التقدم والبالغ عددها ١٥، وبذلك يصبح إجمالي طلبات الترشح المقبولة ٢٣ طلباً، يتنافسون على ١٢ مقعداً.

داود أشار إلى أن عدد المرشحين عن القطاع الكيميائي بلغ سبعة صناعيين يتنافسون على ٥ مقاعد، وهم سامر الدبس، محمد أكرم الحلاق، محمد أيمن المولوي، حسام عابدين، عمر بربور، محمد عمار معتوق، غياث الشامي.

وأضاف: في حين بلغ عدد المتنافسين على ٥ مقاعد للقطاع النسيجي ٧ صناعيين وهم أدهم الطباع، محمد مهند دعدوش، نور الدين سمحا، محمد فراس تقي الدين، درويش بيان، محمد ناصر السواح، هشام عرب الحلبي.

ولفت مدير الغرفة إلى أن عدد المتنافسين على مقعدي الغذائية ٤ مرشحين هم: طلال قلعه جي، محمد غزوان المصري، محمود خرشيد، عمر شموط.

داود بين أن الانتخابات تتم في ٣٠ الشهر الجاري وتستمر ليوم واحد، حيث تتم عمليات الفرز بعدها بشكل مباشر، متوقعاً صدور النتائج في اليوم ذاته.

ولفت مدير الغرفة إلى أنه سيتم تعيين الثلث الأخير من أعضاء مجلس إدارة الغرفة بقرار عن وزير الصناعة، موضحاً أنه من الممكن أن يتم التعيين من كوادر القطاع العام بما يضمن التشاركية بين القطاعين كما أنه من الممكن أن يتم التعيين من صناعيي القطاع الخاص وفقاً لرؤية وزير الصناعة لمتطلبات توازنات القطاع.

٢٣ صناعياً يتنافسون على ١٢ مقعداً

حداد لـ«الوطن»: لا أتوقع زيادة لأسعار البيض والفروج

٧٥,٦ بالمئة انخفاض عدد المداجن خلال الأزمة.. من أصل ١٢ ألفاً بقي ٣ آلاف في الخدمة

رامز محفوظ

بين عضو لجنة مربي الدواجن السابق حكمت حداد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد المداجن العاملة التابعة للقطاع الخاص انخفض حالياً بنسبة تقارب ٧٥,٦ بالمئة قياساً لفترة ما قبل الأزمة، مبيناً أنه في عام ٢٠١٠ كان عدد المداجن العاملة بحدود ١٢٣٢٦ ألف مدجنة في حين أن عددها اليوم انخفض ووصل لنحو ٣ آلاف مدجنة.

وأشار إلى أن عدد المداجن العاملة المرخصة خلال عام ٢٠١٠ كان بحدود ٨٨٩٤ مدجنة وغير المرخصة بحدود ٣٤٣٢ مدجنة، أما اليوم فإن عدد المداجن العاملة المرخصة نحو ٢٥٠٠ مدجنة وغير المرخصة نحو ٥٠٠ مدجنة.

وبين حداد أن عدد المداجن انخفض بشكل ملحوظ خلال السنة الأخيرة باعتبار أن هناك الكثير من المداجن خرجت من الإنتاج.

وأشار إلى أن عدد المداجن العاملة كان خلال العام الماضي بحدود ٥ آلاف مدجنة ما يعني خروج ما يقارب ٤٠ بالمئة خلال عام واحد.

واعتبر حداد أن انخفاض عدد المداجن كان له تأثير كبير على الإنتاج وأدى إلى انخفاض العرض في السوق، فضلاً عن ذلك فإن الطلب يعتبر ضعيفاً حالياً نتيجة لانخفاض القوة الشرائية.

واعتبر أن هذه الأمور أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير اليوم في السوق، قائلاً: لو كان الإنتاج حالياً كبيراً لكان تضرر المربيين كبيراً ولكانوا تكبدوا خسائر كبيرة بالتوازي مع ارتفاع أسعار الأعلاف الكبير.

وأضاف حداد: وكنا سنشهد تدنياً بأسعار الفروج والبيض نتيجة لذلك.

ارتفاع التكاليف

وأكد أن المربي الذي كان يقوم بتربية فوج مؤلف من ٣٠ ألف طير سابقاً أصبح يربي اليوم بحدود ١٠ آلاف طير نتيجة ارتفاع التكاليف.

وأوضح حداد أن تكاليف التربية باتت مخيفة وتقارب مئات الملايين، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٩ كانت تكلفة تربية الطير البياض بحدود ٣ آلاف ليرة أما اليوم فتكلفته تصل لحدود ٣٠ ألف ليرة.

ضغط التموين

ورأى أن استمرار وزارة التجارة الداخلية بالضغط على المربين بشكل أكبر سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج بشكل أكبر مستقبلاً.

وبين حداد أن الوزارة طالبت المربين مؤخراً بالتعامل بالفواتير عند البيع وهذا الأمر لم يكن معمولاً به ولم يتم التعامل بهذه الآلية سابقاً مع المربين.

تسعيرة غير مناسبة

وأشار إلى أن التسعيرة التي تضعها وزارة التجارة الداخلية للفروج والبيض لا تتناسب مع التكلفة وهم على علم بذلك لكنهم مضمونون على وضع تسعيرة للضغط على المربي بشكل أكبر.

واستبعد حداد ارتفاع أسعار الفروج والبيض أكثر من السعر الحالي الرائج مستقبلاً.

وأكد أن ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن هو العامل الرئيسي لذلك، رغم ارتفاع التكاليف المستمر، مشيراً إلى أنه حتى اللقاحات يشتريها المربي من القطاع الخاص بأسعار مرتفعة باعتبار أن معظمها يتم استيراده بالقطع الأجنبي، مؤكداً أن وزارة الزراعة لا تؤمن اللقاحات اللازمة للمربين.

قلة التصنيع

من جانبه لم ينف مدير الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة حسين السلمان لـ«الوطن» صحة ما جاء على لسان حداد، قائلاً: ما نقوم بتصنيعه من اللقاحات اللازمة للدواجن بالكاد يكفي حاجة القطاع العام وقلة تصنيعها سببه عدم توفر الكهرباء، موضحاً أن تكاليف تصنيع اللقاح محلياً أقل من تكاليف استيراده.

وأشار إلى أن لقاح الكامارو يتم إعطاؤه لمربي الدجاج المنزلي عن طريق الوحدات الإرشادية ويتم توزيعه حسب الطلب والخطة الموضوعة، على حين أنه بالنسبة للمداجن فليس هناك إمكانية لتوزيع اللقاحات لها ومربو هذه المداجن يقومون بشراء اللقاحات اللازمة لهم من القطاع الخاص.

سلمان أوضح أن ما ينتج حالياً هو من النوع المائي أما النوع الزيتي فيتم استيراده وبيعه للمربين من القطاع الخاص وهذا النوع ليس هناك أي إمكانية لتصنيعه محلياً ولم يتم تصنيعه سابقاً.

• مدير الصحة الحيوانية لـ«الوطن»: ما نصنعه من اللقاحات بالكاد يكفي حاجة القطاع العام

توقعات بالإقبال على قرض البوليصة لسهولة الحصول عليه

«قرض شخصي وبلا كفلاء».. المالية تعلن اتفاقية بوليصة تأمين لقروض الدخل المحدود بين «السورية للتأمين» و«التسليف الشعبي»

عبد الهادي شباط

نشر وزير المالية كنان ياغي على حسابه الخاص على «الفيسبوك» منشوراً تضمن: «إن المؤسسة العامة السورية للتأمين ومصرف التسليف الشعبي اتفقا على منح قروض ذوي الدخل المحدود بكفالة وثيقة تأمين صادرة عن المؤسسة، من دون الحاجة لكفلاء شخصيين».

وتم توقيع هذه الاتفاقية في إطار التكامل بين قطاعي التأمين والمصارف واستخدام كامل الطاقات الوطنية في تخفيف الأعباء عن موظفي الدولة، ويبدأ العمل بها مع بداية شهر تشرين الثاني المقبل.

وبين الوزير أنه بموجب هذه الاتفاقية يمكن لأي مقترض طلب وثيقة التأمين من فرع المصرف نفسه الذي يتقدم فيه للقرض وأن سعر التأمين ٢ بالمئة من مبلغ القرض، أي ١٠٠ ألف ليرة في حال كان الحدّ الأقصى للقرض ٥ ملايين، وتُقتطع هذه المبالغ مباشرةً من أصل القرض ولمرة واحدة طيلة فترة السداد.

بينما أضافت وزارة المالية عبر حسابها على التليغرام إنه تمت دراسة هذا المنتج التأميني من هيئة الإشراف على التأمين والموافقة عليه، وكذلك الموافقة على الاتفاقية من الهيئة ومصرف سورية المركزي، عدا أن هذا المنتج يشمل إضافة إلى تأمين تعثر سداد القرض، «تأمين حياة المقترض»، بحيث يحصل ورثة المقترض (في حال وفاته) على تعويض يساوي ما سدده من القرض قبل تاريخ وفاته، نظراً لكون تأمين الحياة هو أحد أهم أنواع التأمين المتاحة في السوق السورية من الناحية الاجتماعية.

وكانت «الوطن» قد واكبت كل مراحل تصميم هذه البوليصة والتفاهمات التي كانت تجري بين المؤسسة السورية للتأمين ومصرف التسليف الشعبي.

وفي اتصال هاتفي مع معاون مدير التسليف الشعبي عدنان حسن بين أنه سيتم العمل خلال الأسبوع المقبل على إنجاز التعليمات التنفيذية التي ستحدد كيفية تطبيق ونفاذ هذه الاتفاقية وآلية منحها لمن يرغب بالحصول عليها.. بينما أكد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد في تصريح سابق لـ«الوطن» أهمية تأمين القروض المصرفية، واصفاً إياها بأنها أهم أنواع الائتمان الذي يسهم بشكل كبير ومهم في تشجيع التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية بكل أحجامها وقنواتها، حيث تمثل وثيقة التأمين ضمانة جيدة للمصرف في تحصيل ديونه، وهذا الأمر يسهم بشكل مباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته، وبالتالي المساهمة الفاعلة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن هذا النوع من التأمين يمثل إحدى طرق تنفيذ السياسة النقدية للدولة من خلال تشجيعه للإقراض، وبالتالي يمكن اعتباره مجازاً أداة سياسة نقدية غير تقليدية، ومثال ذلك في حال رغبة السلطات النقدية بضخ المزيد من النقود في السوق من دون الاضطرار لتحريك أسعار الفائدة، إذ إن وجود تأمين القروض وفاعليته، سيشجع المصارف على الإقراض وضخ الأموال في الأسواق وبالتالي زيادة الكتلة النقدية المتداولة في مجالات الاقتصاد الحقيقي، والاستفادة من مزايا هذا الأمر في تنشيط الاقتصاد، من دون الاضطرار لاستخدام أدوات نقدية أخرى قد تكون لها آثار غير مرغوبة في المرحلة الحالية.

حسن لـ«الوطن»: العمل على إنجاز التعليمات التنفيذية لتحديد كيفية تطبيق الاتفاقية وآلية المنح